المحاضرة -06- المدرسة الكلاسيكية

لعل من أهم مراحل تطور الفكر الاقتصادي ،ظهور المدرسة الكلاسيكية القديمة، في أعقاب مدرستي التجاريين والطبيعيين،فقد اتسمت هذه المرحلة بالتطور الكبير في حياة المجتمع الأوربي،في مختلف المجالات الفكرية ،الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية،وبتحول بعيد المدى من الرأسمالية التجارية التي كانت السمة البارزة لعصر التجاريين،إلى **الرأسمالية الصناعية** التي لاحت بوادرها مع بداية عصر الكلاسيك.

أولا-المناخ الاقتصادي في عصر الكلاسيك:

إن أهم حدث ارتبط بتطور الفكر الاقتصادي الأوربي،هو **الثورة الصناعية** وهي تلك الحركة الضخمة التي ظهرت في **منتصف القرن الثامن عشر**،والتي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي ،بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج.وقد ترتب على هذه الاختراعات أن زادت القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة ،بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع.

ونظرا للكميات الضخمة التي كانت تنتجها **الصناعة الآلية** من مختلف المنتجات الصناعية ،كان لا بد من البحث عن أسواق خارجية لتصريف هذه المنتجات،طالما كانت السوق الداخلية عاجزة في كثير من الأحيان ،عن استيعاب كل منتجات الصناعة الآلية،ومن هنا كانت التجارة أداة بالغة الأهمية في دعم الصناعة المحلية وازدهارها ،وهكذا أصبحت التجارة في خدمة الصناعة.

هذا التطور أدى إلى ظهور طبقة جديدة في المجتمع ،هي طبقة العمال الصناعيين وترتب على ذلك انفصال تام بين طبقة أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات ،الذين يملكون عنصر رأس المال في تلك المشروعات ،ويتولون إدارتها ويتحملون عبء المخاطر بالأموال المستثمر فيها،نظير الحصول على عائد المخاطر،المتمثل في الربح،وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع.

كما أدى ظهور الرأسمالية الصناعية خلال هذه الفترة ،إلى ظهور مشكلة البطالة ،فقد أفضت الاختراعات الجديدة التي تجسدت في ابتكار الآلات المبتكرة المدارة بالقوة المحركة،إلى الاستغناء عن جهد العامل الصناعي في العملية الإنتاجية وقصر عمل العامل على الإشراف على الآلة الأمر الذي أدى إلى إحلال الآلة محل العمال،فنشأة بذلك مشكلة البطالة.

ونظرا لقوة الرأسمالية الصناعية،ونظرا لما كان يحققه الفن الإنتاجي الجديد من انخفاض في تكاليف المنتجات،ساد الشعور بأن النظام الجديد له مميزات ذاتية يستطيع بواسطتها ،أن يحقق التنمية التلقائية الذاتية،دون حاجة إلى ضرورة تدخل الدولة وحمايتها ،كما كان الآمر في ظل الرأسمالية التجارية.ومن هنا كان المنتجون الصناعيون على بينة من أن مصلحتهم الحقيقية،كانت

تتمثل في ضرورة إلغاء كافة القيود المفروضة من جانب الدولة على النشاط الاقتصادي ،سواء في مجال الإنتاج أو المبادلات.

ثانيا –مؤسسو المدرسة الكلاسيكية:

في غمرة هذا التطور الفكري والاقتصادي،ولدت المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية في انجلترا في **أواخر القرن الثامن عشر ميلادي**،فاعتبرها كل الاقتصاديون الإطار الفكري العام للثورة الصناعية ،والمعبر على الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية.

1-آدم سميث ADAM SMITH (1723-1790):

يدور الفكر الاقتصادي **لأدام سميث** حول بعض الموضوعات الهامة التي تدخل في صميم دراسة علم الاقتصاد السياسي،لعل أبرزها:

أ-عنصر العمل:يعتبر العمل عند **آدم سميث** ،العنصر الأساسي في عملية الإنتاج ومصدر ثروة الأمم، وقد ركز كثيرا على العمل ،وكانت الكلمات الأولى في كتابه "**ثروة الأمم**" هي أن:"**العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد الذي يزودها أصلا بكل ضروريات الحياة ،ووسائل الراحة في المعيشة**".ويذهب آدم سميث إلى أبعد ذلك، فيعتبر **العمل كمقياس لقيمة المواد**،أي أن سعر مادة ما يعادل مجموع وقت العمل،الذي قضي في إنتاج تلك المادة.

ويمتد العمل المنتج بالنسبة لآدم سميث إلى القيمة التي يضيفها إلى المواد الخام التي تشتغل بها الأيدي العاملة،بينما العمل غير المنتج هو ذلك النوع من العمل الذي ينتهي بلا زيادة في القيمة مهما كان العمل نافعا.

بمعنى أن العمل المنتج هو ذلك العمل الذي يفضي إلى إنتاج سلع مادية ،أما السلع اللامادية الأخرى،(الخدمات)،فلا يدخل العمل المبذول في إنتاجها في عداد العمل المنتج.

من جانب آخر أكد **آدم سميث**،بأن **زيادة الثروة** تتوقف على **زيادة إنتاجية العمل** ،و أن هذه الزيادة في إنتاجية العمل ،تتوقف هي الأخرى بدورها على **تقسيم العمل والتخصص في عمليات الإنتاج** ،و أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في أية صناعة ،دون حاجة إلى أن يبذل فيها مزيدا من جهد العمل.

ب-القيمة:تناول **آدم سميث** موضوع القيمة من عدة زوايا فميز بين "**قيمة الاستعمال** و "**قيمة المبادلة** " للسلع،و الأولى هي المنفعة التي تعود على الشخص من استعماله لسلعة بشكل مباشر،أما الثانية ،قيمة المبادلة ،هي النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق.

وتحدد **قيمة المبادلة** لأي سلعة بحسب **آدم سميث** على أساس العمل الذي تحتويه،أي على أساس "**ساعات العمل**"التي بذلت في إنتاجها.وليس المقصود بالعمل هذا العمل المباشر فقط،بل رأس المال والمواد الأولية،تمثل عملا إنسانيا مخزونا أو محسوبا في رأس المال أو في المادة الأولية.

ج-التجارة الخارجية:دافع **آدم سميث** عن فكرة حرية التجارة ،في **النطاق التجاري الدولي** على عكس ما كان ينادي به التجاريون من قبل،"**فالحرية التجارية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي تزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب**"،وتحقق عدة مكاسب أهمها نقل الفائض من الناتج القومي إلى الخارج،بعد سد حاجة الاستهلاك المحلي،تجلب التجارة الخارجية إلى الدولة المعنية سلعا أخرى يوجد لها طلب محلي.

د-وظائف الدول:استبعد **آدم سميث** تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقرر بأن وظائف الدولة تنحصر في حماية المجتمع ،من الغزو ،أو العدوان الخارجي من طرف المجتمعات الأخرى،وإدارة القانون والعدالة ،وإقامة المشروعات والمؤسسات العامة ،مثل تعبيد الطرقات وإقامة الموانئ...الخ.

2-توماس روبرت مالتوس THOMAS ROBERT MALTHUS (1766-1834):

أبرز ما قدمه **مالتوس** في تطور الفكر الاقتصادي ،خلال **القرن التاسع عشر**،هو **نظريته في السكان**،فقد لوحظ تزايد السكان في نهاية **القرن الثامن عشر**،بشكل ملموس، في حين أن الإنتاج الزراعي يتناقص،بسبب رداءة المحصول الفلاحي في عدة سنوات متتالية،فازدادت تعاسة الجماهير الفلاحية والعمالية وازداد بؤسها،واعتبر **مالتوس** أن سبب **فقر السكان** يعود إلى كون عدد السكان يرتفع بصورة تفوق بكثير زيادة المواد الزراعية التي تمنحها الطبيعة،والطبيعة لا تلبي حاجات المجموعة البشرية،في حين أن هذه الأخيرة تتضخم وتتكاثر بسرعة.

لكن هذه الحالة من الاختلال بحسب **مالتوس**،لا يمكن أن تستمر ،لأن الطبيعة نفسها توجد "**الموانع التلقائية**" في شكا أوبئة أو مجاعات أو حروب،الأمر الذي يترتب عليه إعادة التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية وتسمى هذه **الموانع بالموانع الايجابية**.

من جانب آخر يوضح **مالتوس**،بأن الإنسان يستطيع بإرادته أن **يطبق موانع وقائية**،وذلك بأن يمتنع الأفراد غير القادرين عن الزواج بشرط أن يكون امتناعهم هذا طواعية ومقرونا بالعفة حتى لا يزيد عدد المواليد من غير الزواج ،وقد لاحظ **مالتوس** بأن الموانع الوقائية تعمل بقوة في البلدان المتخلفة ،في حين تسود الموانع الوقائية لدى الشعوب المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة السكانية تختلف من بلد إلى آخر،تبعا لنوع العلاقة القائمة بين الموارد الاقتصادية وتعداد السكان،ففي بعض البلدان التي تشكو عدم كفاية السكان استغلال الموارد الاقتصادية ،اتبعت سياسة تشجيع النسل،ففي فرنسا وألمانيا تقرر منح إعانات مالية مهمة للعائلات

الكبيرة العدد،وقروض للعائلات الجديدة التكوين،وجعل الالتجاء إلى الطلاق امرأ عسيرا،وفرض ضريبة على العزاب وعلى المتزوجين الذين لا أبناء لهم،ويبدو أن هذه السياسة كانت لها أثار ايجابية على زيادة عدد السكان في هذه الدول.

3-دافيد ريكاردوا DAVID RICCARDO (1773-1823):

يعتبر **دافيد ريكاردو** من أشهر مفكري المذهب الكلاسيكي،ولعل أهم ما أسهم به هو نظرية التوزيع والريع، والأجر.

***نظرية التوزيع:**

لم يهتم الكلاسيكيون بصفة عامة ،بما يعرف باسم "**التوزيع الشخصي**"،أي بتوزيع الدخل القومي للأفراد والأشخاص الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة،طبقا لاختلاف مقدار كل طبقة ،بل اهتموا "**بالتوزيع الوظيفي**" ،أي بتوزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة(عمل،رأس المال،الطبيعة)،منظورا إلى كل واحد من هذه العناصر المختلفة على ساس وظيفته في الإنتاج،دون الاهتمام بالأفراد.ويمكن تلخيص آراء **ريكاردو** في نظرية التوزيع في الريع والأجر.

أ-الريع:

الريع هو ما يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية مقابل سماحهم لغيرهم باستخدامها،والريع لا ينشأ لو لم تكن الأرض محدودة ومملوكة ملكية خاصة،فهو يأتي كنتيجة لندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها.

أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين **ريكاردو** أن ذلك يتوقف على درجة تفاوت في خصوبة الأراضي،وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك المدني،وهي التي تحدد مستويات الطلب على المنتجات الزراعية.

ب-الأجر:

يعتقد **ريكاردو** أن **العمل** سلعة كبقية السلع الأخرى قد تزيد أو تنقص كميتها في السوق مثلها مثل بقية السلع الأخرى،و أن ثمن العمل هو الأجر،و أن هذا الأخير يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل.

وحسب **ريكاردو** لا يمكن أن يرتفع الآجر في العمل آو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى لأنه لو ارتفع الأجر على المستوى اللازم لمعيشة العامل الضرورية،تتحسن حالة العمال فيقبلون على الزواج فيزيد النسل وبذلك يزداد عدد العمال ،مما يترتب عليه انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية.

أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد،فتسوء حالة العمال الاجتماعية،وينقص زواجهم وتناسلهم،كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض ويترتب على ذلك نقص العرض في العمل،ومن ثمة ارتفاع أجورهم إلى المستوى اللازم للحفاظ على معيشتهم الضرورية.

4-جون ستيورات ميل STUART MILL (1806-1873):

أشار **ميل** إلى **التفاوت في توزيع الثروات** على مختلف الشعوب وكان يعزو ذلك من ناحية إلى قوانين الإنتاج وهي **القوانين الطبيعية عير التحكمية**،ومن ناحية أخرى إلى **قوانين التوزيع التحكمية** ،لأنها تتأثر إلى حد كبير بما أقامه الإنسان من مؤسسات اجتماعية ،ودعا **ميل** إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية أهمها:

أ-إلغاء نظام الأجراء، الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى واستبداله بنظام تعاوني للإنتاج يشارك فيه العمل على قدر المساواة في ملكية رأس المال.

ب-مصادرة ريع الأراضي، لصالح الجماعة عن طريق الضريبة العقارية ،نظرا لكون نشأة هذا الريع نتيجة للزيادة السكانية وليس نتيجة لعمل ملاك الأراضي الزراعية.

ج-تحديد حق الإرث بحدود مبلغ معين ،حتى يتحقق التكافؤ بين كافة الأفراد.وفي مجال نظرته للتجارة الخارجية ،أوضح أن إتباع **قاعدة الحرية الاقتصادية** بالنسبة للتعاملات مع الخارج،سوف يؤدي حتما إلى تخصص كل بلد ،في إنتاج السلع ،كما يفيد التخصص العالم في مجموعه لأنه يؤدي إلى حصول كل بلد والعالم على كمية من المنتجات أكبر لو لم يحدث التخصص.

5- جان باتيست ساي JEAN BATIETE SAY (1767-1832):

يعتبر جون **باتيست ساي** المفكر الذي عرض النظرية الاقتصادية في فرنسا،واسهم فيها إسهاما واضحا ،عن طريق قانونه المعروف باسم "**قانون الأسواق**"وهو أساس المنهج التقليدي في نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي.

ويتلخص هذا القانون في أن المنتجات تتبادل بمعنى أن العرض يخلق الطلب المساوي له،وتبعا لساي فإن السلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقا لسلعة أخرى تساوي في قيمتها، مع قيمة السلعة المنتجة،وحينما ينتهي المنتج من إنتاج سلعته ،فإنه يصبح متلهفا إلى بيعها في الحال،خوفا من تلاشي قيمتها في يده،وحينما يبيع السلعة ويحصل على ثمنها نقودا ،فإنه يصبح متلهفا كذلك إلى التخلص من هذه النقود،لأن قيمتها هي الأخرى عرضة للتغيير والطريقة التي يمكن بواسطتها،يمكن التخلص من النقود هي شراء سلعة،ومن ثم فإن مجرد إنتاج سلعة معينة يخلق الطلب على إنتاج سلعة أخرى.

ويترتب على ذلك اتجاه النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي،و أنه إذا حدث اختلال لهذا التوازن في صورة إفراط في الإنتاج،فإن هذا الاختلال لن يكون إلا جزئيا،يتعلق ببعض فروع الإنتاج،وهناك من العوامل التلقائية ما يضمن علاج هذا الاختلال،ذلك إن تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج،سوف تضمن علاج الاختلال تلقائيا،وبالتالي التوصل إلى التوازن الاقتصادي الكلي.

ثالثا-تقييم إسهام المدرسة الكلاسيكية

الأكيد أن المدرسة الكلاسيكية،هي التي جعلت من الاقتصاد علما مستقلا قائما بذاته كبقية العلوم الأخرى،لكن ظهور وانتشار الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929،كانت دليلا على فشل النظرية الكلاسيكية الليبرالية،ودليلا على هشاشة الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي،ومن أهم ما يؤخذ على المدرسة الكلاسيكية:

-اعتقادها **بوجود قوانين عامة مطلقة** تنطبق على الاقتصاد في كل الأزمنة والأمكنة بلا تمييز.

-أنها اتبعت في تحليلها **طريقة الاستنتاج التجريدية**،فلم تهتم بدراسة التاريخ ولا باستخلاص ما يمكن أن يقود إليه من نتائج.

-لم تأخذ بعين الاعتبار **وظيفة النقود**،كمخزن للقيم واعتقد الكلاسيكيون ،أن للنقود دورا محايدا وأنها مجرد،"**حجاب يغطي الحقيقة**"،و أن لا شيئا أكثر تفاهة من النقود،لأن البضائع تتبادل ببضائع ،فقد بين **كينز** أن ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود دون إنفاقها قد يزيد ،فيقل الإنفاق النقدي على السلع ويقل الطلب الكلي،فلا يستطيع المنتجون صرف كل منتجاتهم،فينقصون من الإنتاج وبالنتيجة يقومون بطرد العمال،فتنشأ البطالة،ولذلك فنظرية الكلاسيكيون تقوم على فروض خاطئة،ومن أكثرها خطئا افتراض ثبات حجم الإنتاج والسلع المعروضة،فكمية الإنتاج والسلع المعروضة تتغير من فترة إلى أخرى.